E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/130
7 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

(A) GE.05-11760 140305 140305

موجـــز

يســـتند هذا التقرير إلى المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، رازالي اسماعيل، لتيسير المصـــالحة الوطنـــية وإرســـاء الديمقراطـــية في ميانمار، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وقـــد أكد الأمين العام منذ البداية أن المؤتمر الوطني والمراحل اللاحقة من خريطة الطريق ذات المراحل السبع من أجـــل التحول الديمقراطي، التي أعلنت عنها حكومة ميانمار في عام ٢٠٠٣، من شأنها أن تكون خطوة إيجابية نحو الأمام. وشـــدّد على أن من الضروري لضمان المصداقية أن تضم مرحلة المؤتمر الوطني من خريطة الطريق، الذي أعادت الحكومة عقده في أيار/مايو ٢٠٠٤ لوضع أسس صياغة دستور جديد، ممثلين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والأحزاب السياسية الأخرى، وفئات القوميات العرقية، وكذلك شرائح المجتمع الأخرى. وأوضح الأمين العام أيضاً أنه يجب أن تُتاح لجميع الأطراف المشاركة في المؤتمر الوطني أن تتحدث حول القضايا المطروحة بحرية وصراحة وبدون قيود. بيد أن المؤتمر الوطني قد قصّر للأسف، حتى الآن، عن تلبية هذه المتطلبات الأساسية.

ففـــي ١٧ شـــباط/فـــبراير ٢٠٠٥، عُقـــد المؤتمر من جديد بدون مشاركة ممثلين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، لم تبق داو أونغ سان سو كي رهن الإقامة الجبرية فحسب، بل تمّ أيضاً تمديد فترة احتجازها، هي ونائبها، سنة أخرى. كما تمّ توقيف قادة سياسيين وزعماء قوميات عرقية آخرين أو احتجازهم، مما أدّى إلى مقاطعة إحدى الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار للمؤتمر.

وللأسف الشديد لا يزال الأمين العام لذلك يرى أن المؤتمر الوطني، بشكله الحالي، لا يمتثل للتوصيات المقدمة من الجمعية العامة في قرارات متعاقبة. لذا فهو يكرر دعوته إلى سلطات ميانمار، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، باتخاذ الخطوات اللازمة لإضفاء المزيد من الشمولية والمصداقية على عملية خريطة الطريق. كما يشجع الأمين العام السلطات على ضمان شمـــول جميع الأطراف المعنية في المرحلة الثالثة من خريطة الطريق، أي صياغة الدستور. وإذ يُزمع إجراء استفتاء وطني إثر ذلك، فإن الأمين العام يرى أنه ما لم تتقيد عملية الاقتراع هذه بالمعايير المقبولة دولياً للسلوك والمشاركة، فقد يصعب على المجتمع الدولي، بما فيه بلدان المنطقة، المصادقة على نتائجها.

ولتحقـــيق هـــذا الهدف، يناشد الأمين العام مرة أخرى سلطات ميانمار في المسارعة إلى استئناف حوار سياسي موضوعي مع ممثلي كافة فئات القوميات العرقية والقادة السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، للمساعدة في إنجاز عملـــية مصـــالحة وطنية حقيقية. ويكرر الأمين العام تأكيده على ضرورة إزالة جميع القيود المتبقية المفروضة على القادة السياســـيين، والسماح بإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون. وفي هذا السياق، يجدد الأمين العام الإعراب عن استعداده لتيسير مساعي المصالحة الوطنية بين كافـــة الأطراف المعنية. ولكنه في الوقت ذاته يودّ التعبير عن بالغ قلقه إزاء استمرار تلكؤ سلطات ميانمار في التعاون مع مـــبعوثه الخـــاص خـــلال العـــام الماضي. وإن الوضع الراهن يلقي ظلالاً ثقيلة من الشك حول فرص الأمم المتحدة في الاضـــطلاع بـــدور فاعل كوسيط ميسّر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وهو يحث السلطات على البرهنة عن التزامها الصادق بعملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية عن طريق السماح لمبعوثه الخاص بالعودة إلى ميانمار لمواصلة جهود التيسير التي يضطلع بها.

مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والتي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مباحثاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة في عملية المصالحة الوطنية في ميانمار" و"أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار".

٢- وينتاب الأمين العام قلق بالغ لأن مبعوثه الخاص، رازالي اسماعيل، لم يزر ميانمار سوى مرة واحدة، في آذار/مارس ٢٠٠٤، منذ تقديم التقرير الأخير. ورغم الطلبات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص، لم يُسمح له بالعودة للقيام بدوره التيسيري منذ ذلك الحين. كما رُفض السماح للسيد باولو سيرجيو بينيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، بدخول البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وأدّت التغييرات في قيادة ميانمار، وأهمها عزل رئيس الوزراء اللواء خين نيونت في خريف عام ٢٠٠٤، إلى زيادة تقليص الاتصالات السياسية بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة.

٣- وفي مسعى لتيسير المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي في ميانمار، عقد الأمين العام وترأس اجتماعاً استشارياً رفيع المستوى للدول الأعضاء المعنية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وشارك في الاجتماع الذي دام يوماً واحداً، ممثلون عن بضع عشرة من الدول الأعضاء من داخل المنطقة وخارجها، إلى جانب المبعوث الخاص للأمين العام. وبعد ذلك التقى الأمين العام ومبعوثه الخاص برئيس وفد ميانمار إلى الجمعية العامة، او تين وين، الذي كان آنذاك وزيراً في مكتب رئيس الوزراء ووزيراً للعمل، وبوزير الخارجية الجديد، او نيان وين، لإحاطتهم علماً بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى. وعندما عاد او تين وين إلى العاصمة "سُمح له بالتقاعد" هو ومسؤولون كبار آخرون في الحكومة، من بينهم وزير الداخلية العقيد تين هلاينغ. والتقى المبعوث الخاص على حدة بوزير الخارجية الجديد أثناء انعقاد مؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عُقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في فيينا.

أولاً - فحوى المناقشات

٤- التقى المبعوث الخاص، أثناء زيارته ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٤، برئيس الوزراء آنذاك اللواء خين نيونت وبمسؤولين كبار في الحكومة وبداو أونغ سان سو كي وغيرها من زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وتحالف القوميات المتحدة، وهي مجموعة تتألف من ثمانية أحزاب سياسية للقوميات العرقية. وأكد المبعوث الخاص لجميع الأحزاب أن عملية خريطة الطريق من أجل التحول الديمقراطي، التي أعلنت عنها الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٣، يجب أن تكون شمولية وصريحة وشفافة كي تحظى بالمصداقية.

٥- ورغم الضمانات التي قدمها رئيس الوزراء بأن الحكومة ستعمل على تنفيذ خريطة الطريق "بحسن نية"، والاستعداد الذي أعربت عنه داو أونغ سان سو كي بفتح "صفحة جديدة"، لم تُرفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي ونائب الرئيس يو تين او في التنقل والحرية السياسية، ولم يُسمح بإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل

الديمقراطية، باستثناء مقرها في يانغون. وفي وقت لاحق، قرّرت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية للقوميات العرقية الأخرى، بما فيها رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية التي فازت بثاني أكبر عدد من المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠، عدم المشاركة في المؤتمر الوطني الذي عُقد في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٦- ورغم أن غياب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض الأحزاب السياسية الأخرى عن المؤتمر الوطني جعله أقل اكتمالاً ومصداقيةً كمحفلٍ للتحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في ميانمار، فإن انعقاد المؤتمر بدا مع ذلك رحبةً يمكن من خلالها أن تلتقي الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار من القوميات العرقية في ميانمار وتتباحث في القضايا المشتركة بينها.

٧- واستعرض الأمين العام، في بيانيه المؤرخين ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ و١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، توقعات الأمم المتحدة من عملية خريطة الطريق التي أعلنتها الحكومة ابتداءً من إعادة عقد المؤتمر الوطني. وتمثلت تلك التوقعات فيما يلي:

(أ) أقرّ الأمين العام بأن ميانمار تواجه تحديات معقدة وصعبة خلال تحولها إلى الديمقراطية وسعيها للمصالحة الوطنية، واعترف بالدور الذي يمكن لهيئة كالمؤتمر الوطني الاضطلاع به في هذه العملية، إذا ما تمّ تشكيله بالطريقة الصحيحة؛

(ب) شدّد الأمين العام على أنه ما لم تُلتمس آراء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية بشأن مستقبل ميانمار وما لم تؤخذ هذه الآراء بالاعتبار، فسيكون كل من المؤتمر الوطني وعملية خريطة الطريق ناقصا وتعوزه المصداقية ولن يتمكن بالتالي من حشد الدعم الكامل من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة؛

(ج) لاحظ الأمين العام أن البيانات والتقارير الأخيرة التي تتناول الحقوق والسلطات المقرر ممارستها واقتسامها على مستوى الاتحاد والولاية/الإقليم والمقدَمة، حسبما ورد، من الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار في المؤتمر الوطني تشكل تطورا إيجابيا، وشدّد على ضرورة توصل الحكومة والجماعات المعنية بوقف إطلاق النار من القوميات العرقية إلى اتفاق يحظى بقبول الطرفين؛

(د) دعا الأمين العام سلطات ميانمار إلى تحقيق استفادة قصوى من تأجيل المؤتمر الوطني للإفراج فورا عن داو أونغ سان سو كي، وإشراك الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية في حوار موضوعي حول كيفية العمل معاً لصالح شعب ميانمار؛

(هـ) حثّ الأمين العام السلطات على السماح لمبعوثه الخاص بالعودة إلى ميانمار في أقرب وقت ممكن لمواصلة جهوده التيسيرية.

٨- بيد أن توقعات الأمم المتحدة، كما أعرب عنها الأمين العام، لم تتحقق بعد. وقد عُقد المؤتمر الوطني مجدداً في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، مرة أخرى بدون مشاركة ممثلين عن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى. ويأسف الأمين العام لعدم تجاوب الحكومة مع الدعوات المتكررة إلى الحوار التي وجهتها إليها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما يعرب عن قلقه البالغ حيال قرار السلطات تمديد فترة احتجاز

داو أونغ سان سو كي ونائبها يو تين او سنةً أخرى وسحب فرقة الأمن الخاصة بها. وينتابه القلق أيضاً حيال توقيف واحتجاز عددٍ من زعماء شان، من بينهم رئيس مجلس سلام ولاية شان ورئيس مجلس رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية، في مستهل عام ٢٠٠٥، مما أدّى إلى مقاطعة جيش ولاية شان (الشمالي) لحفل افتتاح المؤتمر الوطني في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويلاحظ الأمين العام أيضاً أن محادثات السلام التي استؤنفت بين الحكومة واتحاد كارن الوطني في عام ٢٠٠٤ لم تحرز تقدماً ملموساً بعد، بل أن ثمة تقارير عن وقوع صدامات متفرقة مؤخراً في المنطقة الحدودية بين تايلند وميانمار، بين الحكومة وكلٍ من اتحاد كارن الوطني وحزب كارينى الوطني التقدمي.

ثانياً - ملاحظات

٩- يقر الأمين العام بأن ميانمار تواجه تحديات معقدة وصعبة خلال تحولها إلى الديمقراطية وسعيها لتحقيق المصالحة الوطنية. ولذلك، رحب بحذر بإعلان الحكومة عن خريطة الطريق ذات المراحل السبع، كما اعترف بالدور الذي من شأن المؤتمر الوطني أن يضطلع به في التحول الديمقراطي. ولكن الأمين العام أكد مراراً أن العملية يجب أن تتّسم بالشمول والديمقراطية وأن تسمح بالتعبير عن وجهات النظر بحرية وصراحة، كي تحظى بالمصداقية.

١٠- ويعتقد الأمين العام أن المؤتمر الوطني، بشكله الحالي، لا يتقيد بالتوصيات التي صدرت في قرارات متعاقبة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان. وهو يعتقد بشكل جازم أن استمرار احتجاز داو أنوغ سان سو كي وأعضاء آخرين من حزبها، واحتجاز وتوقيف زعماء قوميات عرقية آخرين، واستمرار فرض القيود على أنشطة الأحزاب السياسية في البلد، واستمرار وجود عدد كبير من الأشخاص في السجون لمجرد التعبير عن آرائهم السياسية، كل ذلك يتنافى تماماً مع مسيرة التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية، أياً كان تعريفهما. ويشعر الأمين العام بخيبة أمل كذلك لعدم تجاوب سلطات ميانمار حتى الآن مع مساعي بعض الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار من القوميات العرقية المشتركة في المؤتمر الوطني، أو من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب الأخرى خارج إطار المؤتمر الوطني، من أجل مناقشة المبادئ الدستورية سواء القائمة منها أو المقترحة. ولا يغيب عن الأمين العام أيضاً أن المؤتمر الوطني لم يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر اتحاد كارن الوطني وغيره من الجماعات المعنية بوقف إطلاق النار، في حين أنها خطوة ضرورية إذا ما أريد استتباب النظام والوحدة والاستقرار في ميانمار.

١١- ويرى الأمين العام أنه ما لم تُلتمس آراء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية وكافة فئات القوميات العرقية بشأن مستقبل ميانمار، وما لم تُدرس هذه الآراء وتؤخذ بالاعتبار، فسيكون كل من المؤتمر الوطني وعملية خريطة الطريق ناقصا وتعوزه المصداقية. وبما أن هذا الشرط لم يتحقق بعد، فإن الأمين العام يظل على رأيه بأن المؤتمر الوطني ليس ممتثلاً للتوصيات الصادرة سواءً عن الأمين العام أو في القرارات المتعاقبة للجمعية العامة. ولذلك فهو يكرر دعوته إلى سلطات ميانمار، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، باتخاذ الخطوات اللازمة لإضفاء المزيد من الشمولية والمصداقية على عملية خريطة الطريق. وبالتحديد، يناشد الأمين العام سلطات ميانمار المسارعة إلى استئناف حوار سياسي موضوعي مع ممثلي كافة فئات القوميات العرقية والقادة السياسيين، ومن بينهم داو أونغ سان سو كي، للمساعدة في تحقيق عملية مصالحة وطنية حقيقية. ويكرر الأمين العام تأكيده على ضرورة إزالة القيود المتبقية المفروضة على جميع القادة السياسيين وزعماء القوميات العرقية، والسماح بإعادة فتح مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون.

١٢- بالإضافة إلى ذلك، يشجع الأمين العام السلطات على أن تضمن شمول كافة الأطراف المعنية في المرحلة الثالثة من خريطة الطريق، أي صياغة الدستور. وإذ يُزمَع إجراء استفتاء وطني إثر ذلك، فإن الأمين العام يرى أنه ما لم تتقيد عملية الاقتراع هذه بالمعايير المقبولة دولياً للسلوك والمشاركة، فقد يصعب على المجتمع الدولي، بما فيه بلدان المنطقة، المصادقة على نتائجها.

١٣- ويحث الأمين العام السلطات كذلك على البرهنة عن التزامها بعملية تحول ديمقراطي ومصالحة وطنية حقيقية وذات مصداقية عن طريق السماح لمبعوثه الخاص باستئناف الوتيرة الطبيعية لزياراته إلى ميانمار في أسرع وقت ممكن، لمواصلة جهود التيسير ولتباحث السبل الكفيلة بتعزيز تعاون ميانمار مع المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وإن رفض السماح لمبعوثه الخاص بزيارة ميانمار أكثر من مرة واحدة في السنة يثير شكوكاً جادة حول احتمالات اضطلاع الأمم المتحدة بدور فاعل كوسيط ميسّر لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٤- ويأمل الأمين العام أيضاً في أن تضطلع بلدان المنطقة ولا سيما البلدان المجاورة لميانمار، بدور بارز من خلال القيام فعليا بإسداء النصح لسلطات ميانمار من أجل تنفيذ الالتزامات التي أعربت عنها أمام رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي واجتماع القمة الآسيوية الأوروبية، وذلك من خلال الإفراج عن داو أونغ سان سو كي وتسريع عملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في ميانمار والسماح لمبعوثه الخاص بالعودة إلى ميانمار لاستئناف دوره التيسيري بصورة فعلية.

١٥- وختاماً، يعرب الأمين العام مجدداً عن اعتقاده بأن على حكومة ميانمار واجبا في ضمان أن ينعم شعبها بنفس فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنعم بها شعوب سائر أنحاء المنطقة. فقد تكبد مواطنو ميانمار مشقة اجتماعية واقتصادية لا داعي لها بسبب غياب عملية شاملة لإرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية في بلادهم. وقد تفاقم مأزقهم بسبب السياسات الاقتصادية التي منعت غالبيتهم من رفع مستوى معيشتها. ويعتقد الأمين العام اعتقادا راسخا بأن مواطني ميانمار هم ضحايا بائسون للوضع السائد. ويودّ في هذا السياق أن ينتهز الفرصة ليشير إلى الالتزام الموازي لمنظومة الأمم المتحدة بالمراهنة على مستقبل ميانمار على الأمد الطويل، مع أخذ القيود القائمة بالاعتبار، وذلك من خلال تعزيز مستوى ونطاق التزامها الاجتماعي والإنساني تجاه الشعب والمجتمعات المحلية في سائر أنحاء البلد. وإذا حدث تقدم قابل للاستمرار نحو إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية، فإن الأمين العام يظل ملتزما باتخاذ المزيد من الخطوات الملائمة لتوطيد أسس التقدم، بالشراكة مع المجتمع الدولي.

- - - - -